ثم وجدها بعد الصلح على الانكار وقد اشهد انه يقوم بها ان
وجدها فله نقض الصلح حينئذ كالبينة التي علمها واما ان نسيها
حال الصلح ثم وجدها فانه يحلف ويقوم بها كالبينة التي لم يعلمها
والضمير في قوله فله للمظلوم اي فللمظلوم نقض الصلح وله امضاؤه
الخامسة من ادعى على شخص شيئ معلوم فانكره فاشهد شهودا ان بينته
غايبة بعيدة الغيبة وانه انما يصالح لاجل بعد غيبة بينته وانه ان
قدمت قام بها والحال انه لم يعلن بالاشهاد عند الحاكم ثم صالحه ثم
قدمت بينته فله القيام بها وينقض الصلح لكن اشهد واعلن الساعة
ان يكون المدعى عليه مبطلا بالحق سواء يجحده علانية فاشهد المدعي
بينة على جحده علانية ثم صالحه على التاخير واشهد بينته ثم علم بها
المدعى عليه على انه غير ملتزم للتاخير فانه انما فعل ذلك الصلح ليتوله
علانية فانه يعمل بذلك فالضمير في يتوله للمدعى عليه والتقييد الناصر اللقاني
وشيخنا برهان الدين اللقاني على ان له نقض الصلح في هذه المسايل م
ولو وقع بعده ابراء عام فيتقيد قوله فيها بما في وان ابرا فلانا مما له قبله
بوي مطلقا الخ بهذا ولما انهى الكلام على ما تنقض فيه الصلح وفاقا وخلافا
اخذ يذكر ما لا ينقض فيه كذلك وهما مسيلتان اشار اليهما بقوله ص لا ان
علم بينته ولم يشهد او ادعى ضياع الصك فقيل له حقك ثابت فاته به
فصالح ثم وجده ش يعني ان من ادعى على رجل بدين فانكره ثم صالحه
عليه وهو عالم ببينته ولم يشهد بذلك بوقوم بها فانه لا قيام له بها
ولا ينقض صلحه سواء كانت بينته حاضرة او غايبة غيبة قريبة او بعيدة
ولو لم يصرح باسقاطها فلو اشهد في قوله او اشهد او اعلن لكن لم يعلن
على الاحسن الثانية من ادعى على شخص بحق فانوله به ولكن قال المدعي
عليه للمدعي حقك ثابت فاته بالوثيقة التي فيها حقك فاصححها وخذ

ما فيها

ما فيها فقال ضاعت مني وانا اصالحك فصالحه ثم وجد الوثيقة
بعد ذلك فانه لا قيام له بها ولا ينتقض الصلح لكن اتفاقا لانه انما صالحه
على اسقاط حقه والفرق بين هذه وبين قوله سابقا او وجد وثيقة
بعده فله نقضه ان القوم في هذه متوربالحق وانما طلب الصك ليجحد
ما فيه فلم يرض صاحبه وادعى ضياعه فقد اسقط حقه وما سبق القوم
فيها منكر للحق والحال ان صاحب الدين قد اشهد سرا انه انما صالح
لضياع صكه فهي بمنزلة من صالح لغيبة بينته البعيدة فله
القيام بها عند فقد وبما لما دخل في قوله الصلح على غير المدعي بيع صلح
احد الورثة عما يخصه من الميراث صورة ذلك بمسيلة المدونة على سبيل
المثال فقال ص وعن ارث زوجة من عرض وورق وذهب بذهب
من التركة قدر صورتها منه فاقل ش يعني ان الميت اذا ترك دينارا ودراهم
حاضرة وعروضا حاضرة او غايبة وعقارا وغير ذلك فانه يجوز للزوجة
او غيرها من الورثة ان يصالح عن ارثه من ذلك فان اخذ دراهم
من التركة قدر صورتها من دراهم التركة او اخذ ذهبا من التركة
قدر صورتها من ذهب التركة فاقل فان ذلك جايز كما لو صالحها
الولد على عشرة دنانير فاقل والذهب ثمانون لانها اخذت بعض
حقها من التركة وتركت الباقي ولا يراعى ما فضل بعد ذلك كان حاضرا
او غايبا لان الباقي هبة فيراعى فيها الحوز فان ماتت قبله بطل وكان ما
لورثتها ولو وقع الصلح للزوجة مثلا على اكثر من ارثها من الذهب
كاثني عشر دينارا فاكثر فانه يجوز ايضا لكن بشرط ان تقابل الدراهم
التي تخصها من التركة بان لا تبقى صرف دينار واليه اشار بقوله
ص او اكثر ان قلت الدراهم ش اي او قلت العروض التي تخصها بان
لم تبلغ قيمتها دينارا واحضرت كلها لانها باعت نصيبها من العروض

Copyright © King Saud University